الأمم المتحدة S/2020/743

مجلس الأمن

Distr.: General
27 July 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 27 تموز/يوليه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمها السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيدة وفاء مصطفى، ممثلة منظمة "الأسر من أجل الحرية"، وكذلك البيانات التي أدلى بها معالي السيد نيلس أنين، وزير الدولة في وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية، وممثلو بلجيكا والصين وإستونيا وتونس والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا وفرنسا وسانت فنسنت وجزر غرينادين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفييت نام والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فيما يتصل بالتداول بالفيديو الذي عقد يوم الخميس 23 تموز/يوليه 2020 بشأن الحالة في الشرق الأوسط (سورية). كما أدلى ببيان أيضا ممثل جمهورية إيران الإسلامية وممثل الجمهورية العربية السورية.

ووفقا للإجراءات الواردة في الرسالة المؤرخة 2 نيسان/أبريل 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/273)، والتي تم الاتفاق عليها في ضوء الظروف الاستثنائية التي تسبب فيها وباء فيروس كورونا، ستصدر الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) كريستوف **هويسغن**
رئيس مجلس الأمن

020920 030820 20-10156 (A)

الرجاء إعادة التدوير

المرفق الأول

بيان المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، غير بيدرسن

أشكر مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي بموافاته بمعلومات عن سورية والجهود التي أبذلها لتيسير العملية السياسية عملا بالقرار 2254 (2015). أشارك في جلسة اليوم من جنيف، حيث أتطلع إلى عقد اللجنة الدستورية من جديد في الشهر المقبل.

لقد وضعت قضية المحتجزين والمختطفين والمفقودين في صميم جهودي منذ أن بدأت فترة ولايتي. ونلتقي بانتظام مع أسر المحتجزين والمفقودين، وقد أثرت تجاربهم في أثرا شديدا.

وهذه مسألة إنسانية وحقوقية تتطلب عملا مستمرا وهادفا، بما يتماشى مع القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، يمكن أيضاً أن يؤدي اتخاذ إجراءات هادفة بشأن هذا الملف، الذي يؤثر في جميع العائلات السورية، إلى بناء الثقة على نحو كبير داخل المجتمع، وكذلك فيما بين الأطراف وأصحاب المصلحة الدوليين.

وقد عملت مع نائبي مباشرة مع الأطراف، ويواصل فريقنا المشاركة في فريق عمل مع إيران وروسيا وتركيا، على الرغم من أنه لم يجتمع منذ عدة أشهر بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وبصراحة، لم يكن التقدم في هذا الملف كافياً إلى حد كبير، مما أدى إلى إحباط العديد من السوريين داخل سورية وخارجها. ولا يزال عدد كبير من السوريين محتجزين أو مختطفين أو مفقودين، ولا تزال العديد من العائلات تسعى بشدة للحصول على معلومات عن مصير أحبائها.

ومن المؤسف عدم إحراز التقدم لأن هذه قضية يمكننا جميعا أن ندعمها. واسمحوا لي أن أذكّر المجلس بأنه اتخذ قبل أكثر من عام القرار 2474 (2019) بالإجماع بشأن الأشخاص المفقودين في النزاعات المسلحة. ومن المؤسف أن حجم المشكلة في سورية اليوم لم يتغير .

وبالتالي، أود أن أبدأ اليوم بنداء عال وواضح للحكومة السورية وجميع الأطراف السورية الأخرى للإفراج من جانب واحد عن المحتجزين والمختطفين واتخاذ إجراءات هادفة بشأن المفقودين على نطاق يتناسب مع نطاق هذه المسألة المأساوية. وما لم تُعالج هذه المسألة، فإن المصالحة الحقيقية وتضميد جراح المجتمع وتحقيق العدالة الموثوقة وإحلال السلام المستدام ستظل بعيدة المنال. فلنجعل عيد الأضحى القادم مناسبة تشهد استقبال المزيد من العائلات السورية لأحبائها في الوطن.

وبطبيعة الحال، فإن مأساة المحتجزين والمختطفين والمفقودين لا تمثل سوى جزء من الكارثة الإنسانية التي اجتاحت سورية – وهي أعظم كارثة في هذا القرن.

فالسوريون الآن يواجهون كارثة تسونامي أخرى من المعاناة – وهي الانهيار الاقتصادي. وخلال الشهر الماضي، استعادت العملة السورية بعض قيمتها المفقودة، لكنها لا تزال تنخفض بشكل كبير مقارنة بالعام الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، نرى دوامة التردّي في كل التدابير الأخرى تقريبا. فهناك تفشي التضخم وارتفاع معدلات البطالة وضعف الطلب وإغلاق المزيد من الشركات وزيادة انعدام الأمن الغذائي، إذ تضطر للأسر للتخلي عن بعض الوجبات الغذائية، ونقص الأدوية.

كما نشهد الآن ارتفاعاً في حالات كوفيد-19 المبلغ عنها، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في سورية وفرض المزيد من القيود على الاستجابة الإنسانية. ولا تزال عمليات الفحص محدودة للغاية، لا سيما في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة. وإلى غاية 22 تموز/يوليه، أكدت وزارة الصحة السورية قد وجود 561 حالة – وهو رقم منخفض نسبيا لكنه لا يزال أكثر من ضعف الحالات المسجلة في سورية منذ إحاطتي الأخيرة (انظر S/2020/551). وبالإضافة إلى ذلك، فإن الانتشار الجغرافي للفيروس آخذ في الازدياد إذ يخترق المزيد من المناطق خارج دمشق، بما في ذلك أول 22 حالة في شمال غرب سورية، فضلا عن ست حالات في الشمال الشرقي.

إن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية أمر حتمي أكثر من أي وقت مضى. وإذ أكرر ما قاله الأمين العام، أود أن أدعو جميع أطراف النزاع إلى ضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين، وفقا للقانون الدولي الإنساني. وأحيط علما بقرار المجلس تمديد آلية الأمم المتحدة لإيصال المساعدات عبر الحدود في شمال غرب سورية عن طريق معبر باب الهوى الحدودي لمدة 12 شهرا.

واسمحوا لي أيضا أن أكرر النداء الذي وجهه الأمين العام في وقت سابق من هذا العام من أجل إلغاء الجزاءات التي يمكن أن تقوض قدرة البلد على ضمان الحصول على الغذاء والإمدادات الصحية الأساسية والدعم الطبي للمصابين بكوفيد-19 من أجل التصدي للوباء.

ولإنهاء معاناة السوريين، يجب أن ننهي النزاع العنيف من خلال وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني، وفقا للقرار 2254 (2015)، فضلا عن اتباع نهج فعال ومحدد الأهداف وتعاوني مع الجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة المجلس، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني.

وقد أحرز بعض التقدم نحو تحقيق ذلك الهدف. ففي الأشهر الأخيرة، شهدنا هدوءً نسبياً في جميع أنحاء سورية، إذ لم يسجل أي تصعيد كبير وبقيت الحالة في الخطوط الأمامية دون تغيير في الغالب. ولكننا لا نزال نشهد ازدياد أعمال العنف داخل تلك الخطوط الأمامية وعبرها، مما يثير قلقنا.

وما زالت الحالة في جنوب غربي سورية متوترة. ففي أواخر حزيران/يونيه، شهدنا تقارير عن اشتباكات أعقبتها احتجاجات واغتيالات وحوادث أمنية أخرى. ويعمل الاتحاد الروسي على المساعدة في احتواء هذه الحالة. وأوجه نفس الرسالة أيضا في هذا الصدد. وفي غضون ذلك، لا تزال التوترات الجيوسياسية الكامنة قائمة في الجنوب الغربي، وألاحظ تقارير جديدة عن الضربات الجوية الإسرائيلية على مجموعة واسعة من الأهداف في سورية.

وفي الشمال الغربي، ما زال الهدوء الذي تحقق بفضل الجهود الروسية والتركية قائما إلى حد كبير. وألاحظ إحراز مزيد من التقدم في التعاون الروسي – التركي داخل منطقة تخفيف التوتر، بما في ذلك الدوريات المشتركة الأولى عبر الطريق M4 بأكمله. وألاحظ أيضا أن غرفة عمليات الجماعة المتطرفة "وحرض المؤمنين"، التي شنت هجمات عبر الحدود ضد الحكومة السورية في وقت سابق من هذا العام، قد فككتها بالقوة الجماعة الإرهابية "هيئة تحرير الشام" المدرجة في قائمة المجلس في أعقاب اشتباكات مستمرة بين الجماعتين. وفي الأسبوع الماضي، شهدنا هجوما على دورية مشتركة بالقرب من أريحا، مما أدى إلى إصابة جنود روس وأتراك. وفي وقت لاحق، حدثت ارتفاع قصير في الغارات الجوية الموالية للحكومة جنوب الطريق M4 وعمليات القصف في شمال غرب سورية، فضلاً عن الغارات الجوية على مدينة الباب بالقرب

من الحدود التركية. وآمل أن تتمكن روسيا وتركيا من المساعدة في احتواء الحالة والحفاظ على الهدوء في جميع أنحاء شمال غربي سورية.

لا يزال شمال شرق سوريا مستقراً بشكل عام ولكنه شهد بعض الحوادث المقلقة – وأبرزها تفجيرات السيارات المفخخة القاتلة حول تل أبيض ورأس العين، وغارة بطائرة بدون طيار أسفرت عن سقوط قتلى بالقرب من بلدة عين العرب، وغارة أخرى بطائرة بدون طيار بالقرب من ناحية الدرباسية واضطرابات متكررة في محطة مياه علوك. ونناشد جميع أصحاب المصلحة هناك، المحليين والدوليين، بممارسة ضبط النفس والتمسك بالترتيبات القائمة التي وفرت الهدوء طوال هذا العام.

وفي الوقت نفسه، لا يزال استمرار نشاط تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) مصدر قلق بالغ في جنوب سوريا ووسطها وشرقها، إضافة إلى ورود تقارير عن أعمال شغب بين المعتقلين لدى تنظيم "الدولة الإسلامية" في الحسكة.

وأود أن أذكّر هنا مرة أخرى بأن جميع أطراف النزاع ما زالت ملزمة بالقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك قواعد التمييز والتناسب والاحتياطات لتجنب تسبيب الضرر للمدنيين.

ووضعنا الآن خططا لعقد الدورة الثالثة للجنة الدستورية بقيادة سوريا وملكيتها. وتمكنت في وقت سابق من هذا الأسبوع من أن أؤكد للرئيس المشارك الذي رشحته الحكومة السورية والرئيس المشارك الذي رشحته المعارضة السورية أننا سنشرع في عقد هذه الدورة في جنيف في 24 آب/أغسطس إذا لم تتغير ظروف السفر. وتمكنت أيضا من إبلاغ الأعضاء الثلاثاء الوسطاء بذلك أيضا. وشجعتُ الجميع على التحضير لدورة مثمرة في ذلك البرنامج وآمل أن نتمكن بعدها من المضي قدما في الدورات اللاحقة بطريقة منتظمة ومهنية وموضوعية.

وآمل أن تتمكن الأطراف السورية من الاعتماد على دعم الجهات الدولية الرئيسية ذات النفوذ في ضمان نجاح الدورة المقبلة. وأعربت في ذلك الصدد، عن تقديري للدعم المقدم من رؤساء ا البلدان الضامنة لمسار أستانا والبلدان العديدة التي شاركت في مؤتمر بروكسل الرابع لإعادة عقد اللجنة الدستورية وتعزيزها، فضلا عن تنفيذ القرار 2254 (2015).

وآمل أيضا أن تعمل تلك الجهات الدولية الرئيسية على إطلاق التقدم في العملية السياسية على نطاق أوسع. ولا يمكننا الشروع في التصدي للعديد من التحديات العديدة التي تواجه سوريا والسوريين من جراء الحاجة الإنسانية والاحتجاز والتشريد والعنف والإرهاب وحتى العوز الاقتصادي وانتهاك سيادة سوريا وسلامتها الإقليمية واستقلالها إلا من خلال الحوار الدولي. وما زلنا نرى خلافات صارخة في وجهات النظر عن طابع هذه التحديات وليس النقاش حول هذه الجزاءات سوى مثال واحد. وليس هناك ما يشير إلى إمكانية حل هذه المسائل عن طريق التخندق والخطابة الراسخة، على أمل أن يتنازل الطرف الآخر في نهاية المطاف. وهناك حاجة إلى دبلوماسية دولية جادة ومتواصلة لسد الثغرات الكبيرة، بما في ذلك باتخاذ تدابير متبادلة.

وأعتقد أن هذا ممكن وأن هناك مصلحة مشتركة في مثل هذا الحوار. وتشجعت للحوار المستمر بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، وسأواصل إشراكهما وجميع البلدان المعنية في كيفية بناء دبلوماسية بناءة في سوريا يمكنها دعم عملية سياسية بقيادة وملكية سورية، بتيسير من جانب الأمم المتحدة. وإذا

لم يتخذ مسار كهذا، فإن جميع المسارات الأخرى ستؤدي إلى المزيد من الخسائر والمعاناة للجميع داخل سوريا وخارجها. وليس ذلك في مصلحة أحد.

ولذلك السبب فإنني آمل، مسترشدا بالقرار 2254 (2015) وبدعم من المجلس والأطراف الدولية الرئيسية، أن نتمكن من رسم مسار تدريجي يؤدي إلى إنهاء معاناة الشعب السوري وتمكينه من تشكيل مستقبله من خلال الإفراج عن المحتجزين والأشخاص المختطفين، ووقف إطلاق النار على الصعيد الوطني لإنهاء النزاعات العنيفة وتهيئة بيئة آمنة ومحايدة تمكّن اللاجئين من العودة الآمنة والطوعية والكريمة وتسوية سياسية نهائية تستند إلى دستور جديد وانتخابات حرة نزيهة وشاملة تحت إشراف الأمم المتحدة، بحيث تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري وتستعيد تماما سيادة سوريا ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية وازدهارها الاقتصادي.

المرفق الثاني

بيان ممثلة عائلات من أجل الحرية، وفاء مصطفى

أُعرب عن الامتنان على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن.

اسمي وفاء علي مصطفى. أنا صحفية وناشطة سورية وعضو في "عائلات من أجل الحرية" وهي حركة تناضل من أجل الحرية والعدالة للمعتقلين في سوريا.

قبل ألفين وخمسمائة وتسعة وسبعين يوما اعتقل النظام السوري والدي واختفى قسرا. والدي مدافع عن حقوق الإنسان واحتج على الظلم والاضطهاد في بلدنا. ولم نره ولم نسمع عنه منذ اختفائه في يوليو/تموز 2013. ولم نُبلَغ أبداً لماذا أُخذ منا أو أين يحتجز.

وبعد اختفاء والدي تعين علينا الفرار من البلد خوفا على سلامتنا. واليوم توزعنا أنا وأمي وشقيقتاي في جميع أنحاء العالم. والتقيت في المنفي بالكثير من السوريين الذين يحصون مثلي الأيام منذ آخر مرة رأوا فيها أحباءهم المفقودين، فأدركت حجم هذه الجريمة المروعة.

وكما يعلم المجلس يعتقد أن أكثر من 130 000 شخص قد احتجزوا واختفوا قسرا. ولا تزال هذه الأعداد تتزايد مع استمرار النظام السوري وغيره من الجماعات في استخدام الاحتجاز كسلاح لإرهاب المدنيين في انتهاك مستمر للقانون الدولي. وكان ذلك هو الاستنتاج الذي توصلت إليه لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية. وقد استمع المجلس إلى زملائي واطلع على تقارير عن الفظائع التي ارتكبت في مراكز الاحتجاز. فهي تبدأ بالإذلال وانتهاك كرامة الإنسان وتستمر من خلال التعذيب المتكرر وتنتهي في كثير من الأحيان بوفاة عدد لا يحصى من المحتجزين.

أن يكون أحد أفراد أسرتك محتجزاً أو مختفياً ولا تعرف مصيره فهذا يشبه الاستيقاظ في أحد الأيام فتفاجأ بفقدك لأحد أطرافك. فهو ألم متعاظم ولا مثيل له. وعلى الرغم من أنه ليس هناك ما يمكن التمسك به تقريبا، فإنني أعيش على ما تعلمته من والدي والأمل في أن يكون حرا ويلتئم شملنا معا في يوم من الأيام.

وكنت أنا نفسي قد احتجزت في دمشق في سبتمبر/أيلول 2011. وإذ أخاطب المجلس اليوم، أذكر الشابات اللاتي تركتهن في السجن. وأتساءل عما إذا كن قد تمتعن بالحرية مرة أخرى، وما إذا توفر لهن الوقت لتحقيق أحلامهن وما إذا أصبحن أمهات في بلد لا تزال الكثير من الأمهات فيه يبحثن عن أبنائهن وبناتهن المفقودين.

وانضممت إلى عائلات من أجل الحرية قبل عامين. نحن حركة نسائية احتجز أفراد عائلاتهن بشكل غير قانوني أو اختفوا قسريا على يد الدولة السورية أو الدولة الإسلامية في العراق والشام أو هيئة تحرير الشام وغيرها من الجهات المسلحة. ومنذ إنشاء حركتنا خرجنا إلى الشوارع وطرقنا ما استطعنا من كل الأبواب مطالبين باتخاذ إجراءات جادة من أجل السوريين المختفين ومن أجل مستقبل سوريا.

ونشعر كعائلات للمحتجزين بإحباط شديد من التقاعس الجماعي وتخلي مجلس الأمن عن مسؤوليته في التصدي لهذه الجريمة ضد الإنسانية. وقد شاطرت زميلاتي قصصنا ومطالبنا مع المجلس ولكن لم يحرز أي تقدم حتى الآن. وما زلنا نسمع أعذاراً عن الحاجة إلى إعطاء الأولوية للمسائل الإنسانية أو السياسية الأخرى في سوريا، وأن الوقت ليس مناسبا للتركيز على المحتجزين. بيد أن جميع هذه المسائل ترتبط ببعضها بعضا ويجب على المجلس أن يتناولها جميعا في آن واحد.

وأخاطب المجلس اليوم في ظروف إلحاح متزايد بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وأطلب دعما موحدا للإفراج من جانب واحد عن جميع الأشخاص المحتجزين في السجون ومراكز الاحتجاز غير الرسمية، حيث يحتجز الأشخاص في ظروف مكتظة ويتعرضون للتعذيب والحرمان من الغذاء والمياه والمرافق الصحية والرعاية الطبية المناسبة. وتوفر هذه المراكز مناطق خصبة للأمراض والفيروسات.

كيف سينجو أحباؤنا من تفشي مرض COVID-19 في ظل هذه الظروف؟ على أقل تقدير، يجب السماح للمنظمات الطبية والإنسانية الدولية بالوصول المنتظم غير المشروط إلى مرافق الاحتجاز، لا سيما بالنظر إلى التزايد الأخير في الإصابات بمرض COVID-19 في سورية وانعدام الشفافية من قبل النظام السوري حول النطاق الحقيقي للجائحة.

ويجب على المجلس أن يمارس الضغط على السلطات السورية وغيرها من الجهات الفاعلة للكشف فورا عن أسماء الأشخاص المحتجزين في جميع أماكن الاحتجاز، فضلا عن أماكنهم وحالاتهم. ويجب أن يتوقف التعذيب وسوء المعاملة فوراً، ويجب السماح للمحتجزين بالاتصال المنتظم بأسرهم. وفي الحالات التي يتوفى فيها المحتجزون، يجب إبلاغ الأسر بأسباب الوفاة وأن يتاح لها الوصول إلى أماكن الدفن.

وأكرر التأكيد على أننا، بوصفنا أسر المحتجزين، لا نقبل تبادل الأسرى الذي جرى ترتيبه بين الأطراف العسكرية كبديل لحل شامل لجريمة الاحتجاز غير القانوني والاختفاء القسري في سورية. لقد انتزع أحباؤنا من بيننا ظلما ويجب منحهم حريتهم؛ إنه حقهم وحقنا.

ونرحب بمحاكمات الأفراد المتهمين بالتعذيب الذي ترعاه الدولة في ألمانيا بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية. ونشجع البلدان الأخرى على أن تحذو حذو ألمانيا في السعي إلى تحقيق العدالة. غير أن أملنا الحقيقي هو أن نرى الجناة يمثلون أمام المحكمة الجنائية الدولية.

إن محنتنا ملحة. وإذ نتكلم الآن، يجري اعتقال الشابات والشبان، والأحباء معرضون لخطر الإصابة بفيروس COVID-19. وفي هذه اللحظة، تبحث الأسر المكلومة عن أحبائها في صور الجثث التي تعرضت للتعذيب.

إنني أتلقى رسائل كثيرة من عائلات المحتجزين، وأحياناً عشرات الرسائل يومياً. إنهم لم ييأسوا من المطالبة بأجوبة عن أحبائهم. وأتساءل عن عدد أعضاء مجلس الأمن الذين يمكنهم أيضا أن يقولوا إنهم لم يتخلوا عن مسؤوليتهم عن حماية المدنيين، والدفاع عن حقوق الإنسان، ورؤية العدالة تتحقق.

المرفق الثالث

بيان وزير الدولة في وزارة الخارجية الاتحادية بألمانيا؛ نيلز آنِن

أود أن أشكر السيدة مصطفى على شهادتها اليوم وعلى دعوتها إلى إقامة العدالة. قليلون هم من أظهروا شجاعتها في الضغط من أجل المساءلة.

ووفقاً للأرقام التي قدمتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان، فقد اختفى ما يقرب من 150,000 شخص، وقوات النظام السوري مسؤولة عن حوالي 90 في المائة منهم. فأين هم؟ وقد مات أكثر من 400 14 سوري نتيجة التعذيب، 99 في المائة منهم تقريباً على أيدي قوات النظام السوري. تبين "صور قيصر" القاسية معاناتهم. يجب ألا ننسى هذه الوجوه. نحن مدينون لهم بإحراز تقدم في تحقيق العدالة والمساءلة. من حق وفاء مصطفى وجميع عائلات المعتقلين والمفقودين أن يعرفوا ما حدث لأحبائهم في السجون السورية.

إن القرار 2254 (2015) يدعو إلى الإفراج الفوري عن الأشخاص المحتجزين بشكل تعسفي، ولا سيما النساء والأطفال. لكن منذ اعتماده في ديسمبر/كانون الأول 2015 (انظر S/PV.7588)، يستمر بلا هوادة الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب والعنف الجنسي في السجون السورية ومرافق الاحتجاز.

واليوم، ينبغي لمجلس الأمن أن يتوحد في حث جميع الأطراف على الإفراج الفوري عن جميع الأشخاص المحتجزين تعسفا، بدءا بأضعف الفئات، أي النساء والأطفال والمرضى والجرحى والمسنين. وينبغي أن تكون هذه الدعوة واضحة ومدوية وموجهة بشكل خاص إلى النظام السوري الذي يحتجز الأغلبية الساحقة من المحتجزين. كما أدعو النظام السوري إلى السماح للمنظمات الإنسانية ذات الصلة بالوصول الفوري وغير المشروط ودون عوائق إلى جميع السجون ومرافق الاحتجاز الخاضعة لسيطرته. وأخيراً، يجب على النظام السوري أن يبلغ الأسر بمصير الأشخاص المفقودين وأماكن وجودهم.

وأود أيضا أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته. ونؤيد تماما تحليله بأنه لا يمكن تحقيق السلام والمصالحة في سورية إلا من خلال عملية سياسية برعاية الأمم المتحدة وفقا للقرار 2254 (2015). ولذلك، أرحب باعتزام السيد بيدرسن استئناف عمل اللجنة الدستورية أخيرا. وأحث جميع الأطراف على تلبية الدعوة والمشاركة بصورة بناءة. وعلاوة على ذلك، أكرر دعوة السيد بيدرسن إلى وقف إطلاق النار بشكل كامل وفوري على نطاق البلد.

وفي تقريرها الأخير، قدمت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية تفاصيل انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب في إدلب. هذا التقرير، وكذلك النتائج التي توصل إليها فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس التحقيق التابع لمقر الأمم المتحدة، تُظهر أن النظام السوري وحلفاءه مسؤولون عن الهجمات العشوائية ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية في شمال غرب سورية.

وستواصل ألمانيا دعم جميع الجهود، ولا سيما جهود الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية

بالجمهورية العربية السورية، من أجل كفالة عدم إفلات مرتكبي أخطر الجرائم والفظائع خلال النزاع السوري من العقاب ومساءلة الجناة وتحقيق العدالة للضحايا.

يجب أن تكون هناك متابعة للنتائج الواردة في هذه التقارير. ويجب ألا نتسامح مع الإفلات من العقاب. لقد منعت روسيا والصين إحالة الوضع في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. إنها مسؤوليتهما أن أولئك الذين ارتكبوا وما زالوا يرتكبون أخطر الجرائم في سورية لا يمكن تقديمهم إلى العدالة أمام المحكمة الجنائية الدولية.

غير أن الولايات القضائية الوطنية بدأت تملأ هذا الفراغ. تم اتهام اثنين من المسؤولين السابقين في جهاز القمع التابع للنظام السوري بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في محكمة في كوبلنز، ألمانيا. ولأول مرة، تجري ملاحقة قضائية لعمليات الاختطاف والتعذيب وإساءة المعاملة على يد النظام السوري أمام محكمة في ألمانيا. وفي الوقت نفسه، يُحال أعضاء من داعش إلى المحاكم الألمانية؛ وقد حُكم على العديد منهم بالفعل. وعلاوة على ذلك، اعتقلت السلطات الألمانية مؤخرا رجلين لدعمهما لجبهة النصرة وارتكابهما جرائم حرب في سورية. رسالتنا واضحة: من يرتكب جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب لا يمكن أن يشعر بالأمان في أي مكان وسيحاسب في نهاية المطاف.

وأدعو جميع الدول الأخرى إلى استخدام جميع الوسائل القانونية المتاحة لها لملاحقة مرتكبي هذه الجرائم، وأدعو مجلس الأمن لأن يرقى أخيرا إلى مستوى مسؤوليته، وينضم إلى مكافحة الإفلات من العقاب وأن يكفل محاسبة المسؤولين عن التعذيب والقتل في السجون السورية وغيرها من الفظائع. الضحايا يستحقون العدالة.

المرفق الرابع

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، مارك بيكستين دو بوتسوريفا

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيد بيدرسن على إحاطته والسيدة مصطفى على إحاطتها المؤثرة.

في نهاية آذار/مارس، وجه السيد بيدرسن نداء شمل ثلاثة عناصر رئيسية هي: الحاجة إلى وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد الوطني، والحاجة إلى الإفراج على نطاق واسع عن المحتجزين، والحاجة إلى الوصول الكامل إلى المساعدات الإنسانية (انظر S/2020/254). هذه العناصر أساسية حقا – وهي أساسية أيضا في مكافحة مرض فيروس كورونا – ونواصل دعمنا بغية تنفيذ الجهود المتعلقة بتلك العناصر تنفيذا كاملا. ولنكن واضحين: خلال الشهر الماضي، تضاعفت الإصابات بالمرض في سورية. وعلى الرغم من انخفاض أعداد المرضى، فإن انتشار الجائحة في جميع أنحاء البلد أمر يبعث على القلق، لا سيما وأن القدرة على إجراء الاختبارات لا تزال محدودة. يجب أن يكون منع هذا الانتشار أولوية مطلقة بالنسبة لسورية، لأن الفيروس قد لا ينطوي على أزمة صحية فحسب، بل قد يؤدي أيضاً إلى زيادة تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتردية التي يواجهها السوريون في جميع أنحاء البلد.

إننا نشعر بالارتياح إزاء الهدوء النسبي في شمال غربي البلد منذ تنفيذ ترتيبات وقف إطلاق النار الروسية–التركية في بداية آذار/مارس. ومع ذلك، فإن الهجمات الأخيرة توضح هشاشة الحالة. ونكرر أن أي نشاط لمكافحة الإرهاب ينبغي أن يحترم حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. إن المخاطر التي يتعرض لها مئات الآلاف من المدنيين الضعفاء في هذه المنطقة شديدة. لذا نحث جميع الأطراف على الامتناع عن العنف وتخفيف حدة التوتر وممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور مركزي في تنفيذ وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، وكذلك في رصده.

إن الاحتجاجات الأخيرة في الجنوب وفي أماكن أخرى من البلد هي أحد عوارض أزمة أكبر بكثير. فلم يحرَز تقدم يذكر على الصعيد السياسي. ومع ذلك، وبعد تسع سنوات من العنف والقمع الوحشي، لا يمكن أن يمر الطريق الطويل نحو السلام إلا من خلال عملية سياسية شاملة. ولذلك فإننا نشجع جميع الأطراف، ولا سيما السلطات السورية، على المشاركة الكاملة في الاجتماع المزمع عقده للجنة الدستورية. ويجب إعادة تنشيط المسار السياسي على وجه السرعة، تمشياً مع التنفيذ الفوري والكامل للقرار 2254 (2015).

ويجب أيضاً إحراز تقدم ملموس على وجه السرعة فيما يتعلق بالسجناء السياسيين والمفقودين. لقد حان الوقت لتجاوز عمليات تبادل الأسرى واحداً بواحد. وحان الوقت لكي تفرج السلطات السورية عن المحتجزين تعسفاً وأن تتبادل المعلومات عن جميع المفقودين. ويجب ضمان الوصول إلى المحتجزين بما يتماشى مع الأنظمة الدولية. ولا تزال أسر المختفين، كما قالت السيدة مصطفى، تعاني من نقص المعلومات عن أحبائها المفقودين. إنهم يحزنون عاطفياً، ولكن عليهم أيضاً أن يواجهوا عواقب القيود الإدارية والقضائية المستمرة التي تؤثر على حياتهم على أساس يومي. ولذلك نشجع على استمرار مشاركة المبعوث الخاص في هذا الصدد.

كما نحيي شجاعة السيدة مصطفى وأعمالها فيما يتعلق بالمساءلة. يجب أن تأخذ العدالة مجراها من أجل كسر دائرة العنف. وتؤيد بلجيكا تأييداً تاماً جميع مبادرات المساءلة، بما في ذلك الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة

وفق تصـــنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية الســـورية منذ آذار/مارس 2011 ودعمها للإجراءات الجنائية أمام المحاكم الوطنية والدولية.

وأخيراً، فإن الوضـع الحالي للاقتصـاد السـوري هو نتيجة لتسـع سـنوات من الحرب والفسـاد وسـوء الإدارة والقمع. إن الجزاءات التي فرضـها الاتحاد الأوروبي تستهدف المسؤولين عن إصـدار الأوامر أو تنفيذ الهجمات وممارسـات التعذيب ضـد شـعبهم، أو عن صـنع أو اسـتخدام الأسـلحة الكيميائية، أو تكوين ثروتهم الشـخصـية من اقتصـاد الحرب. وقد صـيغت هذه الجزاءات بعناية لتجنب أي آثار إنسـانية ضـارة أو عواقب غير مقصـودة على الأشـخاص غير المسـتهدفين. لقد دعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضـاء فيه باسـتمرار الشـعب السـوري وهو في مجموعه أكبر مانح إنسـاني لسـورية، كما تجلى ذلك بوضـوح في مؤتمر بروكسـل الأخير المعقود في نهاية حزيران/يونيه. وفي الواقع، فقد ســـاهمنا بأكثر من 17 بليون يورو منذ بداية الحرب السورية.

المرفق الخامس

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غينغ شوانغ

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته. ونقدر جهوده الدؤوبة في ظل ظروف عصيبة جداً. وأشكر السيدة مصطفى أيضاً على إحاطتها.

لطالما كان موقف الصين من المسألة السورية ثابتاً. وقد دعمنا عملية سياسية بقيادة وملكية سورية منذ البداية. ونشجع المبعوث الخاص وندعمه في بذل كل جهد ممكن لتعزيز الحوار السياسي وتعزيز الثقة المتبادلة بين الأطراف المعنية. ونأمل أن تقبل جميع أطراف النزاع نداءات وقف إطلاق النار التي يطلقها الأمين العام ومبعوثه الخاص بغية تهيئة بيئة مواتية للمفاوضات.

ويسرنا أن نعلم أن اللجنة الدستورية ستعقد جولتها الثالثة من المشاورات بحلول نهاية آب/أغسطس، ونتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم فيها. يمكن لذلك أن يصبح فرصة سانحة إذا ما شاركت الأطراف السورية بشكل بناء فيما بينها ومع المبعوث الخاص للأمم المتحدة في إطار اللجنة الدستورية.

وترحب الصين بانعقاد مؤتمر قمة أستانا الافتراضي في 1 تموز/يوليه وبالبيان المشترك الذي أصدرته بعد ذلك كل من إيران وروسيا وتركيا. يتضمن البيان المشترك العديد من العناصر الإيجابية المتعلقة بالوضع في سورية، بما في ذلك الوقوف ضد الأجندات الانفصالية، ومعارضة الاستيلاء على عائدات النفط التي تعود ملكيتها إلى سورية وتحويلها بشكل غير قانوني، ورفض جميع الجزاءات الأحادية الجانب. وستكون الصين سعيدة برؤية عملية أستانا مستمرة في مساهمتها في العملية السياسية في سورية.

وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية في سورية، يساورنا قلق شديد إزاء الصورة القاتمة التي رسمها المبعوث الخاص. إن انخفاض قيمة العملة السورية وارتفاع أسعار المواد الغذائية يؤدي إلى تفاقم الوضع الإنساني الخطير في سورية ويزيد من إلحاق الضرر بالشعب السوري في جميع أنحاء البلاد. وقد دق برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة مراراً وتكراراً ناقوس الخطر بشأن انعدام الأمن الغذائي في سورية.

إن الأسباب الكامنة وراء معاناة الشعب السوري واضحة بذاتها. فقد أدت سنوات من الحصار الاقتصادي والعقوبات غير القانونية إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في سورية، وقوضت سبل عيش الشعب السوري، وتسببت في مشاق هائلة للمدنيين الأبرياء، ولا سيما النساء والأطفال. وأدت العقوبات الأحادية الجانب، في هذا الوقت الحرج، إلى زيادة الإضرار بقدرة سورية على ضمان الحصول على الغذاء والإمدادات الصحية الأساسية والدعم الطبي في التصدي لجائحة فيروس كورونا. إن هذه الجزاءات غير إنسانية وغير مقبولة على الإطلاق.

ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات لمساعدة الحكومة السورية على مواجهة هذه التحديات الاقتصادية والإنسانية. ونحث البلدان المعنية على الاستجابة بفعالية لنداءات الأمين العام ومبعوثه الخاص بشأن الرفع الفوري للجزاءات الأحادية الجانب. كما نطلب إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يقيّم الأثر الإنساني للجزاءات الانفرادية كجزء لا يتجزأ من تقاريره الإنسانية. وينبغي لمن يدّعون أن الجزاءات الأحادية الجانب لم تضرّ بسورية أن ينضموا إلى الصين وبلدان أخرى كثيرة في طلب تقرير من الأمين العام بشأن هذه المسألة.

ونرحب بجهود الأطراف المعنية الرامية إلى الحفاظ على وقف إطلاق النار وتعزيز الاستقرار في سورية. يجب تنبيه المجتمع الدولي إلى الأنشطة الإرهابية في شمال غربي البلد وأن يبقيها تحت ناظريه. وينبغي ألا نسمح للجماعات الإرهابية بالاستفادة من الوضع الراهن. وينبغي لمجلس الأمن أن يؤيد دعوة المبعوث الخاص إلى بذل جهود فعالة وتعاونية وهادفة لمكافحة الإرهاب. وندعو الأطراف المعنية أيضاً إلى بدء المفاوضات واتخاذ إجراءات بشأن مكافحة الإرهاب.

يجب أن يقرر السوريون وحدهم مستقبل بلدهم دون أي تدخل أجنبي. ومن الجوهري احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية والالتزام بهما. وستواصل الصين دعم المساعي الحميدة التي يبذلها المبعوث الخاص في تنفيذ ولايته المحددة في القرار 2254 (2015) والعمل مع المجتمع الدولي لتحقيق سلام دائم في سورية.

المرفق السادس

بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناننا للسيدة مصطفى، لا على حضورها جلسة اليوم عبر التداول بالفيديو وحسب بل على قرارها بإعطاء صوتها للفت الانتباه إلى العديد من النساء والفتيات اللاتي ما زلن يعشن قيد الاحتجاز في سورية. ربما اتخذ الكثيرون قراراً مشروعاً بطي صفحة الماضي، ولكن تصميمها على الدفاع عن أسر المحتجزين هو مصدر إلهام.

أما المحتجزون وكذلك أولئك الموجودون في مخيمات مكتظة فهم في خطر أكبر من أن يُعانوا من الآثار المدمرة المحتملة المترتبة على الجائحة العالمية. ولكنهم يعانون أيضاً من جائحة أخرى – جائحة العيش في حياة دون أن يعرفوا متى سينتهي كابوسهم أو متى سيلتئم شملهم بأسرهم.

ومن شأن الإفراج عن المحتجزين من جانب واحد لأسباب إنسانية في سياق جائحة فيروس كورونا أن يجعل العديد من الأسر التي لا تزال لا تعرف بعد مكان وجود أحبائها تشعر بالإنسانية لحد ما، وهو ما يجب أن يحدث. وبناء على ذلك، نواصل تشجيع المبعوث الخاص والدول الأعضاء التي لديها القدرة على القيام بذلك على تعزيز الجهود المبذولة في هذا الصدد إلى أن تتحقق نتائج أكبر في هذا المجال تحديدا.

وتدعو الجمهورية الدومينيكية سلطات الجمهورية العربية السورية، بالتنسيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة والمجتمع المدني والمنظمات النسائية والشباب، إلى الانضمام إلى إخوانهم السوريين وتحقيق هذا الهدف. وينبغي لم شمل العائلات ويجب تحقيق العدالة والمساءلة ويتعين أن ينتهي الإفلات من العقاب إذا كنا نريد حقاً سلاماً مستداماً في سورية. فالأسر هي نسيج المجتمع الذي تُصنع منه الأمم. ومن خلال الإرادة السياسية والجهود المشتركة والتصميم، يمكن أن تكون هذه نقطة البداية نحو بناء البلد الذي ينشده السوريون لأنفسهم بشكل مشروع.

ونعرب عن ارتياحنا إزاء الأنباء التي تفيد بأن اللجنة الدستورية ستتمكن من الاجتماع في نهاية آب/أغسطس للمرة الأولى منذ ما يقرب من عشرة أشهر. كما أننا ندرك تماما العملية الصعبة والمعقدة التي أدت في نهاية المطاف إلى هذا الاجتماع. ولذلك، وفي الوقت الذي ندير فيه توقعاتنا، نود أن نتمنى لجميع الأطراف المشاركة اجتماعات ناجحة وأن نشجعها على المضي قدما في هذه المسألة بما تستحقه من عناية واجبة.

إن الشعب السوري لن ينتظر أكثر من ذلك. ويجب ألا يستمروا في معاناة الشعور بالهزيمة أو عدم الثقة أو اليأس، وهو الشعور الذي يساورهم منذ فترة طويلة نتيجة صراع طويل ومؤلم. ويجب أن يعود الأمل. وفي هذا الصدد، يجب السماح بالاحتجاجات السلمية التي خرجت في الأسابيع الأخيرة بسبب طائفة من المظالم ولا بد أن تلقى مطالب المحتجين آذانا صاغية.. ويجب تجنب العنف والتوترات، كما يتعين إقامة حوار وإيجاد حلول دائمة.

في الختام، نكرر تأكيد دعمنا الكامل لبدء عملية سياسية يقودها السوريون ويمسكون بزمامها والتي يمكن أن تحقق، من خلال تيسير الأمم المتحدة ووفقا لأحكام القرار 2254 (2015)، التطلعات المشروعة للسكان الذين أنهك النزاع قواهم بشدة.

ونحث جميع أطراف النزاع، وكذلك جميع الأطراف الفاعلة ذات الصـــلة، على التقيد باتفاقات وقف إطلاق النار من أجل حماية المدنيين والامتناع عن أي انتهاك للقانون الدولي الإنساني.

إن العالم يراقب. وسيجري إقامة العدل وتحقيق المساءلة.

المرفق السابع

بيان نائب الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، غيرت أوفارت

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيدة وفاء مصطفى على إحاطتيهما.

إنه لأمر إيجابي أن نسمع أن وقف إطلاق النار في إدلب لا يزال صامداً إلى حد كبير. ولكننا، شأننا شأن أعضاء المجلس الآخرين، نشعر بالقلق إزاء استمرار أعمال العنف المتفرقة في شمال غرب سورية. وفي الأسبوع الماضي، شهدنا هجوما على دورية روسية–تركية مشتركة، فضلا عن انفجار سيارة مفخخة في باب السلام، مما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص على الأقل. ويجب مساءلة مرتكبي هذه الجرائم.

وبإلقاء نظرة على الحالة السياسية، نرى انتكاسات جديدة. وللأسف، فإن النزاع المستمر منذ تسع سنوات أبعد ما يكون عن نهايته. ولا تزال إعادة بناء البلد وتوحيده يشكلان تحدياً، حيث تتخذ دمشق خطوات أحادية الجانب تقوض التسوية السياسية. فخلال عطلة نهاية الأسبوع، نظمت الحكومة السورية انتخابات في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. غير أن المواطنين السوريين في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة وفي الخارج لم يتمكنوا من المشاركة في الانتخابات المزعومة. وبعبارة أخرى، حُرم ملايين المواطنين السوريين من حقهم في التعبير بحرية عن إرادتهم السياسية في انتخابات نزيهة.

وينتهك ذلك العمل بوضوح خريطة الطريق السياسية المنصوص عليها في القرار 2254 (2015). ومن ثم، لن يعترف المجتمع الدولي بتلك الانتخابات أو أي انتخابات أخرى ما لم يتم الشروع في عملية انتقال سياسي ذات مصداقية في سورية. وللأسف، حتى يومنا هذا، لا تهتم دمشق حقا بالعملية السياسية، حتى وإن كان هناك اتفاق على عقد اجتماعات للجنة الدستورية. وبدلا من ذلك، تواصل الحكومة السورية استخدام القوة ضد سكانها. وتعذيب الأشخاص المحتجزين تعسفاً مثال نموذجي على هذا النهج الوحشي.

وقد وصفت لنا السيدة مصطفى بالتفصيل حالة المحتجزين في السجون السورية المكتظة، مما زاد اقتناعنا بخطورة المشكلة. وتطالب إستونيا بالإفراج الفوري من جانب واحد عن السوريين المحتجزين تعسفاً، ولا سيما النساء والقاصرين.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيدة وفاء مصطفى على إحاطتيهما.

إن ثمة حاجة ملحة إلى إعادة إطلاق عملية سياسية ذات مصداقية من أجل إعادة سورية والمنطقة إلى طريق الاستقرار.

ولن تعترف فرنسا بنتائج الانتخابات السورية التي أجريت في 19 تموز/يوليه في المناطق التي يسيطر عليها النظام. فلكي تكون أي انتخابات شرعية، يجب أن تستوفي المعايير المحددة في القرار 2254 (2015)، أي أنها يجب أن تكون حرة وشفافة وأن تجري تحت إشراف الأمم المتحدة وأن تسمح لجميع السوريين، بمن فيهم المغتربون، بالمشاركة. ولم تستوف الانتخابات البرلمانية الأخيرة أياً من تلك المعايير وحرمت ملايين النازحين واللاجئين السوريين من حقهم في التصويت.

إن العملية السياسية المشروعة الوحيدة هي تلك الجارية في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة. وندعو إلى استئناف المناقشات في أقرب وقت ممكن، استعدادا للاجتماع الثالث للجنة الدستورية. والعراقيل المستمرة التي يضعها النظام أمام أعمال اللجنة الدستورية غير مقبولة. وسيكون من مسؤولية مجلس الأمن أن يحيط علما إذا ما تم تعطيل عمل اللجنة مرة أخرى.

ولن تكون اللجنة الدستورية وحدها كافية لإطلاق عملية انتقال سياسي ذات مصداقية. ويجب تنفيذ جميع عناصر القرار 2254 (2015) من أجل تلبية توقعات الشعب السوري. وقد ذكّرتنا السيدة مصطفى بأهمية إحراز تقدم بشأن مسألة المحتجزين والمفقودين. ويجب على المجلس أن يتحد في الاستجابة لدعوتها ودعوة المبعوث الخاص إلى الإفراج عن السجناء وزيادة إمكانية الوصول إلى مراكز الاحتجاز.

ولا يزال الاتفاق على وقف لإطلاق النار تحت رعاية الأمم المتحدة ضروريا أكثر من أي وقت مضى. ومما يثير القلق تزايد عدم الاستقرار، لا سيما في المناطق التي استعاد النظام السيطرة عليها وفي الشمال الغربي، فضلا عن ظهور داعش مجددا في المنطقة الوسطى من البلد. وتنتشر جائحة فيروس كورونا، بما في ذلك في الشمال الغربي، في حين جرى تقليص إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى تلك المنطقة في ظل عدم وجود اتفاق في المجلس.

ويجب الحفاظ على الهدنة في الشمال الغربي ولا بد من تنفيذ وقف فوري للأعمال العدائية وهدنة إنسانية، وفقا للقرار 2532 (2020) الذي أيد نداء الأمين العام. وهذا هو شرط توحيد جهودنا في مكافحة الجماعات الإرهابية التي أدرجها المجلس في القائمة، في امتثال تام للقانون الدولي الإنساني.

وفي السياق الحالي، تظل الأولوية هي الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الهائلة للسكان في جميع أنحاء سورية. وهذا ما التزمت به فرنسا والاتحاد الأوروبي مرة أخرى خلال مؤتمر بروكسل الرابع. وتأسف فرنسا لعدم تجديد آلية عبور الحدود لمعبر باب السلام، الذي كان يتيح إمكانية وصول حيوية إلى 1.3 مليون شخص في منطقة حلب. وسنواصل مساعدة السوريين وضمان عدم تحويل هذه المساعدات عن وجهتها أو التلاعب بها من قبل النظام.

إن الأزمة الاقتصادية في سورية هي نتيجة للإدارة الاقتصادية الكارثية والفساد المزمن وتدمير النظام لبلده. وتستهدف الجزاءات الأوروبية الأفراد والكيانات التي تشارك في القمع وتستفيد من تداعيات النزاع. وترافقها آليات لحماية المعونة الإنسانية والطبية.

ولن تمول فرنسا ولا الاتحاد الأوروبي عملية إعادة الإعمار إلى أن تبدأ عملية سياسية ذات مصداقية. وستواصل فرنسا دعمها الكامل لآليات مكافحة الإفلات من العقاب، وترحب في هذا الصدد بالتقرير الأخير للجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن إدلب.

المرفق التاسع

بيان نائب الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، ناندو أوغي

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته والسيدة وفاء مصطفى على عرضها. وأرحب ترحيبا حارا بالممثل الدائم للجمهورية العربية السورية، بشار الجعفري، والممثل الدائم لإيران، ماجد تخت رافانشي.

أود أن أبدأ بالإدانة الشديدة للهجوم الإرهابي الذي وقع مؤخرا في أعزاز، والذي أسفر عن مقتل ثمانية أشخاص وإصابة أكثر من 80 آخرين، بمن فيهم نساء وأطفال. ويشكل هذا الهجوم علامة واضحة على أن الجماعات الإرهابية تستغل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لإعادة تجميع صفوفها ومعاودة شن الهجمات. ويؤكد وفد بلدي من جديد أن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والحكومة السورية لمكافحة الإرهاب ينبغي أن تستمر، مع الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بالتوازي مع مكافحة جائحة كوفيد-19 التي لا تقل أهمية.

ويكرر النيجر تأييده لوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني في سورية، على النحو الذي دعا إليه الأمين العام ومبعوثه الخاص غاير بيدرسن، من أجل تمكين جميع الجهود الرامية إلى مكافحة جائحة كوفيد-19.

ولا يزال اتفاق وقف إطلاق النار بين روسيا وتركيا المبرم في 6 آذار/مارس ساريا، وقد ساعد على الحد من الأعمال العدائية في شمال غرب سورية رغم بعض الانتهاكات التي لوحظت في منطقة تفادي المواجهات. وندعو الأطراف السورية، بتيسير من المبعوث الخاص بيدرسن، إلى الاستفادة من ذلك التآزر من أجل إحراز تقدم نحو التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار.

ولا يزال وفد بلدي مقتنعا بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للأزمة السورية. ويتجلى السبيل الوحيد القابل للتطبيق لحل الأزمة في التوصل إلى حل سياسي دائم، يستلهمه السوريون ويملكون زمامه، بدعم من الأمم المتحدة، وبما يتماشى مع القرار 2254 (2015). وفي ذلك الصدد، نأمل أن نرى تحقيق تقدم حقيقي في الاجتماع المقبل للجنة الدستورية المقرر عقده في شهر آب/أغسطس. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى إبداء الانفتاح والرغبة في التفاوض بحسن نية من أجل إحلال السلام الدائم في سورية. ويجب على الأمم المتحدة أن تقدم كل الدعم اللازم لتلك العملية، تمشيا مع القرار 2254 (2015).

ويحيط النيجر علما بالانتخابات التشريعية الأخيرة التي نُظمت في سورية. ومع ذلك، فإننا نصر على ضرورة أن تكون أي عملية سياسية شاملة لجميع السوريين من أجل ضمان نزاهة وشرعية المؤسسات التي ستنبثق عن هذه الممارسة.

وإذ أن حالات كوفيد-19 في ازدياد في سورية، فإن وفد بلدي يكرر دعوة المبعوث الخاص جميع الأطراف للنظر في الإفراج عن المحتجزين واتخاذ خطوات مجدية لتوضيح مكان وجود الأشخاص المفقودين. يمكن لهذه الخطوات أن تعزز الثقة بين الأطراف وهي تستعد للجولة المقبلة من المحادثات السياسية.

كما ندعو إلى إلغاء الجزاءات الاقتصادية الأحادية الجانب أو تعليقها لأسباب إنسانية، لأنها يمكن أن تقوض قدرة سورية على التصدي للجائحة. حيث تؤثر الجزاءات الأحادية الجانب الحالية على الاقتصاد السوري، وسيُفاقم انتشار كوفيد-19 الحالة ليس بالنسبة لسورية فحسب، ولكن أيضاً بالنسبة لجيرانها، كما هو الحال مع لبنان، الذي يستضيف ملايين اللاجئين السوريين وسط أزمة اقتصادية حادة. وتؤثر عواقب

انهيار الاقتصاد السوري على السوريين، بغض النظر عما إذا كانوا في مناطق تسيطر عليها الحكومة أو في مناطق أخرى.

وفي الختام، حان الوقت لكي يكف أعضاء مجلس الأمن عن تسييس هذه الأزمة، وأن يجدوا ولو أصغر قاسم مشترك من أجل دعم العملية السياسية في سورية والتقدم بها. إن اتهامات البعض ونفي البعض الآخر لن يفشل المسعى للتوصل إلى حل سياسي فحسب، بل وسيطيل أيضاً أمد معاناة السوريين.

المرفق العاشر

بيان مستشارة سانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، دياني جيميشا أريان برنس

أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيدة مصطفى على إحاطتيهما.

لا يوجد حل عسكري للنزاع السوري المستمر منذ عقد من الزمن. ويتمثل السبيل الوحيد لإنهاء معاناة الشعب السوري في الالتزام الذي لا يلين بعملية سياسية شاملة للجميع وفقا للقرار 2254 (2015). ولذلك تواصل سانت فنسنت وجزر غرينادين دعم الجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص في هذا الصدد. ونرحب بالخطة المقترحة لعقد دورة جديدة للجنة الدستورية بنهاية آب/أغسطس. ونأمل أن يعقد هذا الاجتماع بالفعل وأن يتسم بالمشاركة البناءة.

ترتبط الحالة الأمنية في سورية ارتباطا وثيقا بتقدم العملية السياسية ونجاحها. وبدون استمرار الهدوء، ستتم عرقلة العملية بشدة، وستتفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا. وعلى الرغم من أن الحالة الأمنية في البلد في وضع هش حاليا، فإن اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في آذار/مارس يشكل خطوة مشجعة، وقد أرسى الأساس لما نأمل أن يتطور إلى وقف كامل للأعمال العدائية على الصعيد الوطني.

ونحيط علماً بمؤتمر القمة الثلاثي الذي عقد في 1 تموز/يوليه بصيغة أستانا. ونشيد بالجهود الجادة التي يبذلها ضامنو أستانا ونشجع على مشاركة الأمم المتحدة. ونؤيد استمرار الحوار، واتخاذ الدول إجراءات دبلوماسية ذات مغزى للحفاظ على وقف إطلاق النار في الشمال الغربي ومواصلة دفع العملية السياسية الأوسع نطاقا قدما.

ولا ينبغي استخدام سورية كساحة للمواجهة الجيوسياسية، ومن الضروري احترام سيادتها وسلامتها الإقليمية والحفاظ عليها. وهذا يفرض انسحاب جميع القوات الأجنبية غير المأذون بها، ومواصلة الكفاح ضد الجماعات التي صنفها مجلس الأمن جماعات إرهابية تسعى إلى الاستفادة من وقف إطلاق النار وجائحة مرض فيروس كورونا. وفيما يتعلق بمسألة جهود مكافحة الإرهاب، نؤكد من جديد أن جميع الأنشطة يجب أن تكون تعاونية ومحددة الأهداف، ومتوافقة مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتدابير بناء الثقة حاسمة الأهمية بالنسبة لعملية تسوية النزاع. وفي هذا الصدد، نؤكد أهمية معالجة مسألة المحتجزين، لا سيما في ظل الجائحة. وعلاوة على ذلك، لا تزال مسألة مصير الأشخاص المفقودين قائمة. ويجب إيلاء هذه المسائل الاهتمام العاجل الذي تتطلبه من أجل تعزيز الثقة وضمان الشفافية والمساءلة.

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء التدهور السريع للحالة الاقتصادية في سورية التي تفاقمت بسبب التداعيات التي لا مفر منها للجائحة واستمرار تطبيق التدابير القسرية الأحادية الجانب. تعمل هذه التدابير على تكثيف وإطالة أمد معاناة الشعب السوري، الذي يعاني بالفعل من الآثار المدمرة لتضخم أسعار صرف العملة، وعدم الحصول على السلع الأساسية. ولهذا السبب، فإننا ندعو مرة أخرى إلى رفع جميع التدابير القسرية الأحادية الجانب لمساعدة سورية على مواجهة التحديات الراهنة.

إن الحالة في سورية تتطلب اهتمامنا المستمر ونهجا عمليا لكفالة استعادة السلام والاستقرار. وقبل كل شيء، يجب أن نبقي الشعب السوري دائما في صدارة جميع المداولات وأن نتذكر أنه هو الذي يتعين أن يحدد مصيره بنفسه.

المرفق الحادي عشر

بيان البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

نرحب بمشاركتكم، السيد الوزير، في جلسة اليوم. وأود أن أبدأ بشكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيدة وفاء مصطفى على إحاطتيهما اليوم.

ترحب جنوب أفريقيا بالهدوء النسبي الذي ساد في جميع أنحاء سورية، لا سيما في الشمال الغربي، وسط حوادث معزولة ومتفرقة من الأعمال العدائية في أجزاء من شمال غرب وشمال شرق البلد. ولكن يساور جنوب أفريقيا القلق إزاء عودة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ولا سيما عملياته في المناطق المكتظة بالسكان وجهوده لتوسيع نطاقه الجغرافي. ويبدو أن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) قد وسّعت نطاق عمليات تنظيم الدولة.

إن السلام لن يتحقق إذا استمر التدخل الأجنبي في سورية. ولذلك فإننا ندعو إلى سحب جميع القوات والجماعات المسلحة الأجنبية احتراما لسيادة واستقلال ووحدة أراضي سورية. فلا يمكن لسورية أن تظل ساحة معركة بالوكالة لطموحات الجماعات الإرهابية والتنافس الدولي.

وكذلك نود أن نؤكد في ذلك الصدد أن لجميع الدول الحق السيادي في التصدي لخطر الإرهاب في بلدانها. ولكن يجب أن تتم تلك الإجراءات الرامية إلى مكافحة الإرهاب في امتثال للمسؤوليات والالتزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

إن لدينا جميعا، كأعضاء في مجلس الأمن، نفس الهدف فيما يتعلق بسورية وهو وقف دائم لإطلاق النار يمهد الطريق لتهيئة بيئة تمكينية يمكن فيها إجراء حوار شامل بقيادة سورية بهدف التوصل إلى حل سياسي دائم يعكس إرادة الشعب السوري.

ونتطلع في ذلك الصدد إلى إعادة انعقاد الهيئة المصغرة للجنة الدستورية في جنيف في أواخر آب/أغسطس. وندعو جميع الأطراف والمشاركين إلى الانخراط البناء في هذه المناقشات، لاتخاذ خطوات ملموسة تجاه صياغة دستور جديد في الوقت الذي نعمل فيه على تحقيق السلام والاستقرار لجميع السوريين. إن جنوب أفريقيا تشجع جميع الأطراف على المشاركة في تدابير بناء الثقة، في إطار العمل من أجل عملية سلام ذات مصداقية.

ويظل يساور جنوب أفريقيا قلق بالغ إزاء استمرار احتجاز الأفراد، بمن فيهم النساء والأطفال، من قبل الأطراف في المناطق الخاضعة لسيطرتها الفعلية. فمن غير المقبول أن يُحتجز الناس من دون سبب فيما يظهر. وتود جنوب أفريقيا أن تدعو في ذلك الصدد جميع أطراف النزاع إلى التقيد بالتزامها باحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بالأشخاص المحرومين من حريتهم. وما زلنا ندعو الأطراف إلى إطلاق سراح المدنيين المحتجزين، لا سيما النساء والأطفال والمسنين والفئات الضعيفة التي تشمل، في أوقات كوفيد-19 هذه، المرضى ومن يعانون من حالات مرضية كامنة.

وتحث جنوب أفريقيا المجتمع الدولي، تمشيا مع تدابير بناء الثقة وتعزيزا للتقدم في هذا الصدد، على دعم دعوة الأمين العام إلى تخفيف التدابير الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب التي فرضت على الحكومة السورية. فمن الواضح أن الجزاءات المفروضة قد زادت من الضغوط الاقتصادية في البلد وفاقمت الحالة الإنسانية المتردية الراهنة وزادت من الضغط الناتج عن كوفيد-19.

وتؤكد جنوب أفريقيا من جديد، في ضوء جائحة كوفيد-19، على ضرورة التزام الأطراف بالتنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار في إدلب، علاوة على الوقف الفوري للأعمال العدائية في جميع أنحاء سورية. وتعيد جنوب أفريقيا كذلك تأكيد دعوتها إلى إيصال المعونة والمساعدات الإنسانية بشكل آمن وغير متحيز ومن دون عوائق إلى كل من يحتاج إليها، تمشيا مع أحكام القانون الدولي الإنساني.

وختاما، تعيد جنوب أفريقيا التأكيد على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للحالة في سورية. ولا يمكن تحقيق السلام والاستقرار المستدامين إلا بالثقة والحوار والمفاوضات فيما بين الأطراف السورية من خلال عملية سياسية شاملة بقيادة وملكية سورية، وفقا للقرار 2254 (2015).

المرفق الثاني عشر

بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، قيس قبطني

أشكر مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سورية، السيد بيدرسن، والسيدة مصطفى على إحاطتيهما. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن دعم تونس لمساعي السيد بيدرسن الحميدة في المطالبة بتنفيذ القرار 2254 (2015).

وقد أصبحت آفاق المستقبل بالنسبة لسورية والشعب السوري والمنطقة ككل، بعد ما يقرب من عقد من النزاع والدمار، أكثر قتامة من أي وقت مضـــى. وقد عبر المبعوث الخاص بيدرســـن ببلاغة عن تلك الاتجاهات المثيرة للقلق في إحاطته، وأود أن أشدد على بعضها بصفتي الوطنية.

إن الصـــورة قاتمة على الجبهتين الاقتصـــادية والإنســـانية، ونرى أنها تحتاج إلى تركيز عاجل من مجلس الأمن. وتواجه سـورية انهيارا اقتصـاديا متسـارعا ومزيدا من فقر السـكان، الذي يتفاقم بسـبب تأثير مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والصـعوبات الاقتصـادية. وقد حذرت الأمم المتحدة من مخاطر المجاعة في ضوء بلوغ انعدام الأمن الغذائي مستويات غير مسبوقة، علاوة على معدلات هائلة للفقر والبطالة.

إن الارتفاع الكبير في الأيام الأخيرة في عدد حالات كوفيد-19 والوفيات الناجمة عنه في جميع أنحاء سورية تطور مقلق آخر من المرجح أن يزيد الأزمة الإنسانية سوءا، لا سيما في المناطق المعرضة للخطر. ونشدد على ضرورة التعجيل بمواجهة انتشار فيروس كورونا، بما في ذلك من خلال توفير ما يكفي من اختبارات وعلاجات وأدوية من دون عوائق، فضلا عن دعم البنية التحتية الطبية المتدنية في سورية، من أجل تفادي أسوأ الاحتمالات.

ويسـاورنا القلق على الصـعيد السـياسـي والأمني إزاء العلامات المبكرة على العودة إلى النزاع في شـمال سـورية بعد عدة أسـابيع من الهدوء العام، إلى جانب تفشـي انعدام الأمن والاضـطرابات في جنوب سـورية. وقد شـهدنا في الأيام الأخيرة اسـتمرار الاسـتفزازات الإرهابية على طول خطوط التماس في إدلب وتعزيزات عسـكرية في الميدان، واسـتئناف عمليات عسـكرية محدودة في ريف إدلب وريف حلب. ونكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف بأن تحافظ على التزاماتها الدائمة وأن تخفض التوترات وأن تمارس أقصى درجات ضبط النفس حتى يتسنى استمرار الهدوء والهدنة.

كما إننا نتابع عن كثب العملية الجارية إما لاستيعاب أو تفكيك المنافسين والأعداء والمفسدين من بين الفصـائل الإرهابية والمتطرفة في إدلب. ونشـدد على أهمية اتباع نهج جماعي نحو القضـاء على الملاذ الآمن الذي أقامته المنظمات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن، مثل هيئة تحرير الشـام وداعش، في إدلب وخارجها، حتى يترسـخ أي سـلام في سـورية والمنطقة على المدى الطويل. ونرحب في ذلك الصـدد بالجهود الجارية للتصـــدي لتنظيم داعش على جميع الجبهات، بما في ذلك تمويله وهيكله الاقتصـــادي في سورية والمنطقة.

ويسـاور تونس قلق بالغ إزاء التجنيد الذي لا هوادة فيه للمقاتلين من سـورية الذين يتم نقلهم لتأجيج النزاع والاضـــطرابات في ليبيا المجاورة. فهذا تذكير صـــارخ بأن الفراغ الســـوري الذي خلفه النزاع والانهيار الاقتصادي يفسحان المجال لقوى عدم استقرار أوسع نطاقا تمتد من الشرق الأوسط إلى شمال أفريقيا.

وما يؤسف له أن سورية اليوم هي بؤرة لانهيار إقليمي يتطلب الاهتمام الواجب والعمل الجماعي من قبل المجتمع الدولي والمجلس لعكس مسار الاتجاهات السلبية الأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية.

ونتطلع إلى استئناف محادثات اللجنة الدستورية في جنيف الشهر المقبل. ولعل هذا هو بصيص الأمل الوحيد في خضم الأزمة المتفاقمة. فالوضع الحرج الذي يعصف بسورية اليوم يُحتم على جميع الأطراف السورية العمل معا بشكل بناء والسعي إلى التوصل إلى حلول وسط وقواسم مشتركة من أجل إحراز تقدم سريع في العملية السياسية في ظل جهود التيسير التي يضطلع بها المبعوث الخاص بيدرسن باقتدار.

نؤكد مجددا أنه لا يوجد بديل عملي للحل السياسي وفقا للقرار 2254 (2015) – وهو حل يتوصل إليه السوريون لصالحهم ويضع حدا للإرهاب والتدخل الأجنبي ويحافظ على وحدة سوريا وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

المرفق الثالث عشر

بيان المنسقة السياسية للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، سونيا فاري

أود أيضا أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته. كما أشكر السيدة وفاء مصطفى على إحاطتها عن العمل الهام الذي اضطلعت به عائلات من أجل الحرية.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء الحالة في شمال غرب سوريا. وبالرغم من أن الدوريات الروسية والتركية قد نجحت الآن تحت تهديد مستمر على طول الطريق السريع M4، فإن التقارير عن الغارات الجوية الروسية الأخيرة على منطقة الباب وكذلك القصف والهجمات الإرهابية المتزايدة تزيد من احتمال الانزلاق إلى مستويات النزاع التي شهدناها في بداية هذا العام.

ونحن ندرك ما سيكون عليه الأثر الإنساني المترتب عن انهيار وقف إطلاق النار في الشمال الغربي. ولدينا المزيد من الأدلة من خلال التقرير الأخير للجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية (A/HRC/44/61) الصادر في 7 تموز/يوليه. وعلى النحو الذي بينته مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فقد عانى الأطفال والنساء والرجال السوريون خلال الحملة العسكرية التي شنت على إدلب في عام 2019 وبداية هذا العام بشكل لا يوصف.

ويشمل ذلك الهجمات العشوائية على المدنيين والمستشفيات والمدارس من قبل القوات الموالية للنظام بدعم من روسيا، وقتل وجرح الآلاف، وكذلك الاعتقالات والتعذيب وجرائم الحرب المحتملة من قبل قوات متطرفة، بالإضافة إلى ظروف النزوح المروعة على الحدود. واتضح من خلال تقرير لجنة التحقيق أن 47 هجوماً تم التحقيق فيها في إدلب قد نفذتها القوات البرية والجوية للنظام بمساعدة القوات الجوية الروسية. ووجدت اللجنة أسباباً معقولة للاعتقاد بأن النظام وهيئة تحرير الشام قد ارتكبا جرائم حرب. ومن مسؤولية الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، وخاصة جميع أعضاء المجلس ضمان عدم تكرار ذلك.

وإذا ما انهار وقف إطلاق النار، فمن المرجح أن يؤدي عاملان إضافيان إلى زيادة المعاناة. أولا، تأكدت الآن حالات إصابة بمرض فيروس كورونا في الشمال الغربي من البلد وبدأت زيادة تلك الحالات. وسيكون التصدي لتفشي المرض على نطاق واسع في الشمال الغربي تحديا، ولكن من المرجح أن يجعل تأجيج النزاع أداء هذه المهمة مستحيلا. ثانيا، يعني تسييس إيصال المساعدات الإنسانية من جانب روسيا والصين أن الحصول على هذه المساعدات سيكون أصعب بكثير بالنسبة لـ 1.3 مليون شخص كانوا قد تلقوا المساعدات من خلال معبر باب السلام.

وستكون عواقب اندلاع العنف وتأجيجه كارثية. ولذلك تدعو المملكة المتحدة مرة أخرى إلى وقف فوري للأعمال العدائية دعما لطلبي الأمين العام ومبعوثه الخاص. وأصبحت هذه الدعوة الآن ملحة كما كانت دائما. وندعو جميع الأطراف إلى العمل مع المبعوث الخاص لأجل التوصل إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني بأسره.

ونرحب بحضور وفاء مصطفى وإحاطتها اليوم ونثني على عملها وجهود "عائلات من أجل الحرية" فضلا عن شجاعتها وكفاحها من أجل الفتيات الصغيرات والنساء والأسر التي تضررت من الاحتجاز. وندعو النظام السوري إلى التعاون مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة لمناقشة هذه المسألة ذات

الأهمية الحاسمة. وينبغي أن إطلاق سراح عدد كبير من السجناء السياسيين والأشخاص الضعفاء تمشيا مع ما اتفقنا عليه جميعا في القرار 2254 (2015). ويجب توفير الرعاية الطبية لمن هم قيد الاحتجاز.

لقد تأثرنا بقصة السيدة مصطفى عن والدها. ولا يزال هناك ما يقدر بـ 000 120 شخص مفقودين نتيجة لهذا النزاع. ويشمل ذلك الأشخاص المفقودين نتيجة للإعدام بإجراءات موجزة والاحتجاز التعسفي والحبس الانفرادي والاختطاف والاسترقاق والهجمات بغاز السارين وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان، فضلا عن المقاتلين والمدنيين المفقودين نتيجة مباشرة للقتال في سياق ويلات الحرب اليومية. ونسلم بالصدمة النفسية التي يعاني منها الناجون.

وتفخر المملكة المتحدة بتقديم دعم مالي بقيمة 1.6 مليون دولار في العام 2019 إلى العام المقبل لجهود اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين في تحقيق مهمتها الكبيرة في حصر المفقودين في سوريا. ونؤيد تماما دور اللجنة بما لديها من قاعدة بيانات محايدة للأشخاص المفقودين، ونؤكد الحاجة إلى عملية للأشخاص المفقودين يحصى فيها جميع المفقودين بغض النظر عن دورهم في النزاع أو أصلهم وفقا لحقوق الإنسان الدولية وسيادة القانون. وهذا عمل هام لحقوق أسر المفقودين في العدالة والحقيقة والتعويضات.

ويجب أن تعالج أي عملية سلام تتسم بالمصداقية مسألة المفقودين والمحتجزين. ولكي يتحقق هذا يجب على النظام السوري أن يتعاون تعاونا جادا وحقيقيا مع المبعوث الخاص والأطراف الأخرى في عملية السلام.

ونحيط علما بالانتخابات البرلمانية التي جرت في سوريا يوم الأحد. ولا يزال القرار 2254 (2015) الذي اتخذناه بالإجماع حاسما بشأن التوقعات المتعلقة بالانتخابات في سوريا. وينبغي أن تكون حرة ونزيهة وأن تدار تحت إشراف الأمم المتحدة وأن تفي بالمعايير العالية للشفافية والمساءلة، مع كفالة حق جميع السوريين في المشاركة بمن فيهم السوريون في الشتات.

ومن الواضح أن الانتخابات البرلمانية التي جرت يوم الأحد لم تف بهذه المتطلبات. إذ لم يكن هناك مراقبون مستقلون ولم يتمكن ما يقرب من نصف سكان سوريا، بمن فيهم 6 ملايين لاجئ، من التصويت. وتبعث الطريقة التي أجريت بها هذه الانتخابات رسالة واضحة مفادها أن النظام السوري لم يكن يرغب حقا في الشمول أو الإنصاف أو في عملية سياسية يملكها ويقودها جميع السوريين أو تعطي جميع السوريين دورا في تقرير مستقبلهم.

وأخيرا، أود أن أتطرق إلى تعليق الممثل الروسي بشأن ذوي الخوذ البيض. إن المملكة المتحدة فخورة بدعمها لذوي الخوذ البيض وعملياتها وأنشطتها في مجال البحث والإنقاذ في سوريا إلى جانب مانحين آخرين. ويقدر أن هذه المنظمة قد أنقذت حياة أكثر من 115000 شخص وقدمت الخدمات الأساسية لأكثر من 4 ملايين سوري.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أود أن أرحب بفخامة السيد نيلز أنين، وزير الدولة في وزارة الخارجية الألمانية الاتحادية، في جلسة اليوم. وأود أيضا أن أشكر السيد بيدرسن على إحاطته الثاقبة. وأشكر السيدة مصطفى على مشاركتنا قصتها ومعلوماتها.

يدل الوضع الحالي الهش في سوريا في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية على الحاجة المتجددة إلى حل سياسي شامل وطويل الأمد. ويبين أيضا أنه لا يمكن التوصل إلى مثل هذا الحل إلا من خلال حوارات تقودها وتملكها سوريا بما يتماشى مع القرار 2254 (2015) ووفقا للقانون الدولي. ولن تكون لأي حل مشروعية أو استدامة إذا لم يحترم استقلال الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

وترحب فييت نام باستعداد الأطراف المعنية للتعاون في إطار اللجنة الدستورية وتدعوها إلى اغتنام هذه الفرصة لوضع حد للنزاع الذي طال أمده. ونتطلع إلى النجاح في عقد دورته المقبلة في جنيف حالما تسمح الحالة بذلك. وسنواصل دعم المساعي الحميدة التي بذلها المبعوث الخاص في ذلك الصدد.

ويساور وفدنا قلق بالغ إزاء التصعيد الذي حدث مؤخراً في الشمال الغربي، فضلاً عن حوادث العنف الأخرى التي وقعت في أجزاء أخرى من سورية في الأيام القليلة الماضية. ومما يثير القلق بصفة خاصة الهجوم الذي وقع في 19 تموز/يوليه في الشمال، والذي أسفر عن وقوع خسائر في الأرواح – عشرات منهم من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وندين بشدة جميع الهجمات ضد المدنيين ونود أن نعرب عن خالص تعازينا لأسر الضحايا.

ومرة أخرى، نحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. فقد يعيق استمرار تدهور الوضع الأمني بشدة الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي للنزاع الدائر في سورية منذ عقد من الزمن. ونعتقد أن الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار في إدلب لا يزال حاسماً للغاية، ونود أن نؤكد من جديد دعمنا لوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، على نحو ما دعا إليه الأمين العام ومبعوثه الخاص.

كما يشعر وفدنا بالقلق إزاء المعلومات المتعلقة بأنشطة مختلف الجماعات الإرهابية في سورية، ويود أن يؤكد على أهمية جهود مكافحة الإرهاب بما يتماشى مع الالتزامات بموجب القانون الدولي.

وفي ظل الآثار الحالية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والأزمة الاقتصادية الحادة، لا تزال سبل عيش ملايين السوريين معرضة للخطر.

إن تجديد آلية المساعدة الإنسانية عبر الحدود في سورية أمر بالغ الأهمية. ونرحب باتخاذ القرار 2533 (2020). ونتابع عن كثب تنفيذ القرار ونتطلع إلى تلقي تقارير عن كيفية عمل هذه الآلية فيما يتعلق باحتياجات الشعب.

ويحث وفدنا الحكومة السورية، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حل المسائل الإنسانية في البلد، على أن تعزز تعاونها مع جميع الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك الأمم المتحدة، لتعزيز الاستجابة الإنسانية في مختلف أنحاء سورية. ويجب أن تهيئ جميع الأطراف ذات الصلة أفضل الظروف الممكنة لإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية المستمر دون عوائق. كما ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تحسين الدعم الإنساني لسورية لتلبية احتياجات الناس في الميدان.

وفي ضوء آثار الجائحة الحالية، بات من الضروري ضمان ألا تتأثر قدرة سورية على التصدي لكوفيد-19 بأي نوع من الجزاءات، وذلك تمشياً مع النداء الذي وجهه الأمين العام. كما نشجع الأطراف في سورية على التعاون من أجل تسوية الوضع المبلغ عنه للمحتجزين والمفقودين، وكذلك لتهيئة الظروف المواتية لعودة النازحين داخلياً واللاجئين إلى ديارهم.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثل الدائم لإيران لدى الأمم المتحدة، مجيد تخت روانجي

في 1 تموز/يوليه، عُقد اجتماع قمة افتراضي بصيغة أستانا لمناقشة الجوانب المختلفة للحالة في سورية. وعقب المناقشات بشأن آخر التطورات، أصدر الرؤساء بياناً مشتركاً أكدوا فيه التزامهم القوي بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية؛ وعارضوا مبادرات الحكم الذاتي غير المشروعة وجداول الأعمال الانفصالية؛ وشجبوا فرض جزاءات أحادية الجانب على سورية؛ ورفضوا احتلال الجولان السوري وأدانوا قرار الولايات المتحدة ذي الصلة بذلك؛ واعتبروا الهجمات العسكرية الإسرائيلية في سورية مزعزعة لاستقرارها وانتهاكاً لسيادتها وسلامتها الإقليمية؛ وأكدوا من جديد عزمهم على التعاون في القضاء على جميع الجماعات التي صنفها مجلس الأمن على أنها إرهابية.

ونؤكد مرة أخرى على ضرورة احترام سيادة سورية واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامة أراضيها احتراماً كاملاً، وبالتالي يجب على جميع القوى الأجنبية التي لا تسمح الحكومة السورية بوجودها أن تغادر الأراضي السورية.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك احتلال قوات الولايات المتحدة لأجزاء من سورية، حيث تواصل نهب نفط سورية وثرواتها، فضلاً عن دعم وحماية الجماعات الإرهابية تحت ستار مكافحة الإرهاب.

وبالمثل، فإن الأعمال العدوانية الإسرائيلية ضد سورية تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وفي مواجهة هذه الأعمال، فإن لدى الحكومة السورية حقا سياديا في أن تقرر كيف ومتى تمارس حقها الأصيل في الدفاع الفردي أو الجماعي عن النفس. يجب وضع حد لهذه الأعمال العدوانية.

ونشدد أيضاً على أن احتلال إسرائيل للجولان السوري غير قانوني وأن اعتراف الولايات المتحدة بضمه إلى إسرائيل لاغٍ وباطل. وإذ ندين هذه الأعمال غير المشروعة وغير المسؤولة، فإننا نشدد على أن الجولان كان وسيظل جزءاً لا يتجزأ من الأراضي السورية.

ونكرر تأكيد موقفنا المبدئي بأنه لا يوجد حل عسكري للنزاع السوري وأنه لا يجب حلّه إلا من خلال عملية سياسية يقودها السوريون ويمسكون بزمامها وتيسرها الأمم المتحدة.

وإذ نشدد على أن إنشاء اللجنة الدستورية إنجاز من إنجازات صيغة أستانا ونرحب بالاتفاق على عقد اجتماعها المقبل في آب/أغسطس، فإننا نؤيد عمل اللجنة. ويجب أن تستمر أنشطة اللجنة دون أي ضغط خارجي ولا يجوز تقديم أي مساعدة محتملة لها، حتى من جانب الأمم المتحدة، إلا بناء على طلب اللجنة نفسها وفقاً لنظامها الداخلي.

ونؤكد مرة أخرى أن الحق في تقرير مستقبل سورية يعود حصراً إلى السوريين. ونرحب بنجاح إجراء الانتخابات البرلمانية الأخيرة في سورية، التي تشكل خطوة إلى الأمام في هذا الاتجاه.

ويجب على الشعب السوري اليوم أن يواجه التحديات التي يطرحها كل من النزاع وجائحة فيروس كورونا. غير أن ما يسبب تدهور الوضع هو فرض الولايات المتحدة مؤخراً جزاءات أحادية غير إنسانية على الشعب السوري، وهو عمل مخز حقا ضد دولة تعاني من جائحة فيروس كورونا في خضم نزاع مستمر منذ قرابة عقد من الزمن.

وندين بشـدة هذه الخطوة اللاإنسـانية وغير المسـؤولة من جانب الولايات المتحدة ونحث المجتمع الدولي على المجاهرة برفضـه لهذه السـياسـة المشـينة والدعوة إلى إزالة كل هذه الجزاءات غير الأخلاقية. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يترك الشعب السوري وحيداً في كفاحه من أجل التغلب على المشاكل الاقتصادية الناجمة عن هذه الجزاءات اللاإنسانية.

ونسـلط الضـوء أيضـاً على ضـرورة تسـهيل العودة الآمنة والطوعية للاجئين والنازحين داخلياً إلى أماكن إقامتهم الأصـلية في سـورية. وإذ ندعو المجتمع الدولي إلى المسـاهمة في هذا الصـدد، نؤكد على أن أي مسـاعدة من هذا القبيل، بما في ذلك من أجل إعادة إعمار سـورية، يجب ألا تكون مسـيسـة أو مرتبطة بالوفاء بشروط معينة.

المرفق السادس عشر

بيان الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، بشار الجعفري

[الأصل بالإنكليزية والعربية]

شهدت الأيام القليلة الماضية توجه ملايين السوريين إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات التشريعية التي أسفرت عن انتخاب أعضاء مجلس الشعب للدور التشريعي الثالث. لقد أكدت هذه الانتخابات حرص سورية، دولةً وشعباً، على استمرارية عمل مؤسسات الدولة السورية ومنع المساس بها والعزم على إحباط الأجندات الخارجية الرامية لتقويضها وإحلال الفراغ المؤسساتي والفوضى كبديل عنها، وذلك على غرار ما شهدناه في دول أخرى. كما جددّت هذه الانتخابات التأكيد على أن سورية ماضية في إنجاز كل الاستحقاقات الدستورية بقدر تصميمها على تحرير أرضها من الإرهاب ومن كل وجود أجنبي غير شرعي.

ونستغرب قيام الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول التي تسير في ركابها بإصدار بيانات ومواقف ضد حق السوريين في ممارسة دورهم وحريتهم في انتخاب ممثليهم بكل حرية ومسؤولية وديمقراطية. فنحن لم ولن نتدخل في استحقاقات دستورية أمريكية أو غيرها على الرغم من كل ما يشوبها من عيوب ومخالفات، ونؤكد رفض سورية التام لأي تدخلات خارجية تهدف إلى المساس بانتخاباتنا الشرعية وبسيادتنا ووحدة وسلامة أرضنا أو بقرارنا الوطني المستقل.

إن النهج الذي اتبعته الدول الغربية ورأس حربتهم المسمى "حملة القلم الإنساني" خلال المفاوضات المتعلقة بالقرار 2253 (2015) قبل أيام ونمط تصويتها على مشاريع القرارات التي تقدمت بها روسيا يفضحان مجدداً زيف ادعاءات تلك الدول بالحرص الإنساني، فكيف يمكن لهذه الدول أن تفسر معارضتها لتضمين مشروع القرار 2533 (2015)، أي إشارة للآثار الكارثية للإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري، مع أن الأمين العام ومبعوثه الخاص والقائمين على 44 وكالة وهيئة أخرى عالمية أكدوا ذلك. وكيف يمكن لها أن تفسر رفضها تكليف الأمانة العامة تقديم تقرير أو حتى مجرد معلومات عن انعكاسات هذه الإجراءات على حياة السوريين؟.

والجواب واضح ومعروف للجميع. إن أي تقرير مهني وموضوعي وذي مصداقية حول آثار الإجراءات القسرية أحادية الجانب على حياة ملايين السوريين سيدين على نحو لا لبس فيه سياسات الدول التي تفرض هذه الإجراءات لأن قرارات الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها واضحة في هذا السياق، كما سيثبت أن تلك الدول ضربت عرض الحائط بمطالبة الأمين العام ومبعوثه الخاص بالتخفيف من آثار هذه الإجراءات، ولا سيما في ظل انتشار وباء كورونا (كوفيد-19). ولن يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل إن مثل هذا التقرير في حال صدوره سيفضح عمالة أولئك الذي يصفون أنفسهم بالمعارضين وهم قلة ترتبط بالتمويل الأمريكي الغربي لهم لخدمة أغراضهم الخاصة وجيوبهم المكتنزة وهم بالأساس منفصلون عن الواقع وأدوات استخدمت لتمرير جريمة "قانون قيصر" وسياسات الحصار والحرمان والتجويع المفروضة على الشعب السوري.

وفي هذا الصدد، يجدد وفد بلدي شكره لروسيا والصين على مواقفهما النبيلة المستندة إلى مبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق، ورفضهما أي انتهاك لسيادة سورية تحت مزاعم وادعاءات ثبت بطلانها.

ونعتقد أنه على جميع البلدان الانضمام إلينا من أجل شكر هاتين الدولتين لأنهما تحميان ما تبقى من روح القانون الدولي وأحكام الميثاق، وتحولان دون تكرار جريمتي غزو الولايات المتحدة وبريطانيا للعراق وليبيا وهما جريمتان كان ينبغي على الأمم المتحدة تشكيل آليات دولية مستقلة ومحايدة للتحقيق فيهما ومساءلة المسؤولين عنهما، وضمان تطبيق القانون الدولي على كل الدول وليس على دول بعينها كما كان عليه الحال في مرات كثيرة.

إن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين يستلزم ضبط ممارسات حكومات الدول المعادية لسورية وغيرها من الدول التي تنتهك مبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة ووضع حد لاستهتار هذه الحكومات بالقانون الدولي ووقف ممارساتها المستندة إلى شريعة الغاب وقانون القوة بدلاً من قوة القانون وهي ممارسات عدوانية كان لدول منطقتنا وسورية النصيب الأكبر منها.

إلى متى يجب انتظار تحرك ما يسمى المجتمع الدولي لوضع حد لجرائم نظام أردوغان ومشغليه في الناتو والمتمثلة في تقديم كل أنواع الدعم للتنظيمات الإرهابية والميليشيات الانفصالية العميلة وارتكاب أعمال العدوان والاحتلال وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك أعمال القتل والتدمير ونهب الآثار والنفط والغاز وتجنيد المرتزقة والإتجار بالبشر والمتاجرة والابتزاز بمعاناة المهجرين وحرق المحاصيل الزراعية وفرض إجراءات اقتصادية قسرية أحادية الجانب على الشعب السوري.

وهل سيدرك الأوروبيون قبل فوات الأوان أن السكوت عن ممارسات النظام التركي بحق سورية والعديد من الدول الأخرى يهدد السلم والأمن الأوروبيين ذاتهما ويقوض استقرار منطقتنا ومنطقة البحر المتوسط بأسرها. يجب أن يدرك الأوروبيون أن أمن أوروبا من أمن سورية.

فالعلاقات التاريخية بينهما تركت بصماتها على هوية أوروبا نفسها، فاسم أوروبا هو اسم الأميرة السورية "أوروبا" التي أحبها كبير الآلهة اليونانية زيوس وخطفها لليونان ومنها أخذت أوروبا اسمها.

بعض الزملاء قد لا يعرفون أن الاسم الحضاري القديم لمدينة دير الزور السورية التي استباحها إرهاب "داعش" والقصف الجوي الأمريكي هو "دورا يوروبس" وهو اسم يعرفه مثقفو أوروبا جيدا. وأدعو زملائي إلى تفحص قطعة العملة الأوروبية الموحدة من فئة 2 يورو، فعليها نقش الأميرة السورية "أوروبا".

ولدينا الحق في أن نسأل أيضا: كيف تنسجم قرارات مجلس الأمن مع قيام قائد القوات المركزية الأمريكية فرانك ماكينزي بانتهاك سيادة سورية والتسلل دون إذن حكومتها إلى مناطق شمال شرقي سورية بالتنسيق مع ميليشيات "قسد"، وإلى منطقة التنف التي تحتلها القوات الأمريكية وأدواتها من التنظيمات الإرهابية كتنظيم "مغاوير الثورة" الإرهابي، ما يؤكد أن ماكينزي مغرم بعقلية الكاوبوي الذين كانوا لا يقيمون اعتبارا لأي قانون ويغزون مناطق الغرب الأمريكي الأوسط طمعا بالهيمنة والتوسع على حساب أرواح السكان الأصليين.

لقد استمعنا باهتمام إلى البيان الذي ألقاه السيد غير بيدرسن المبعوث الخاص وتواصله مع رئيس الجانب الوطني السوري في الاجتماع القادم للجنة الدستورية، ونأمل بأن تتم التحضيرات اللوجستية للاجتماع القادم للجنة الدستورية في وقتها وبما يلبي متطلبات مشاركة الوفد الوطني وأن تأخذ الأمم المتحدة الإجراءات الصحية اللازمة لحماية صحة المشاركين من عدوى وباء كورونا بموجب القواعد التي تطالب بها منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة السورية.

ونعتقد أن مهمة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية غير بيدرسون تقتضي منه ومن الأمانة العامة رفع الصوت عاليا ضد التدخل التركي والأمريكي في شؤون سورية الداخلية وضد فرض الولايات المتحدة والدول الأوروبية إجراءات قسرية تتناقض مع مهمة المبعوث الخاص وتعيقها لأن هذه الإجراءات تمنع الغذاء والدواء عن الشعب السوري بطريقة لا إنسانية. ويكذب كل من يدعي أنها لا تؤثر على حياة أطفال ونساء وشيوخ سورية وباقي فئات الشعب.

وفي الختام، إن إنجاح العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة بقيادة وملكية سورية، يتطلب من مجلس الأمن تنفيذ الاستحقاقات المطلوبة منه لضمان الالتزام التام بسيادة سورية ووحدة وسلامة أراضيها وإنهاء الاحتلال الأجنبي ومواصلة مكافحة الإرهاب والرفع الفوري للإجراءات القسرية المفروضة على الشعب السوري. ويعد تحقيق ذلك أساس وجوهر وغاية أي عملية سياسية وهو البوصلة والهدف الذي لن تحيد عنه سورية مهما تعاظمت الضغوط واشتدت التحديات.

هناك دول أخرى واجهت نفس النوع من الحرب العدوانية التي تتعرض لها بلادي. واجهت نفس النوع من الحرب العدوانية التي تتعرض لها بلادي، وهاهم ممثلوها يجلسون في مجلس الأمن اليوم بعد أن انتصرت شعوبهم ودولهم على الظلم والعدوان والفصل العنصري البغيض.